

## بيان لمنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان أزمة الوقود تهدد أنظمة الصحة وإمدادات المياه في لبنان هناك حاجة ماسة لتوفير الوقود والكهرباء لتجنب وقوع كارثة

بيروت، 17 آب/أغسطس 2021 -- يهدد نقص الوقود توفير الخدمات الصحية والمياه الأساسية في جميع أنحاء لبنان، مما يعرض آلاف العائلات في لبنان لخطر الوقوع في كارثة إنسانية.

"أنا قلقة للغاية بشأن تأثير أزمة الوقود على وصول خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه إلى ملايين الأشخاص في لبنان"، قالت منسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان، السيدة نجات رشدي. "هذا الوضع السيئ لا يمكن إلا أن يزداد سوءاً ما لم يتم إيجاد حلّ فوري لهذه الأزمة."

بالفعل، لقد فأصت أكبر المستشفيات في لبنان أنشطتها بسبب نقص الوقود والكهرباء. وفي الوقت عينه، أدت أنظمة إمدادات المياه العامة ومعالجة مياه الصرف الصحي التي تعتمد على الوقود بشكلٍ ملحوظ، إلى تقليص نشاطات المستشفيات في جميع أنحاء لبنان بصورة جذرية، مما يترك الملايين من الناس من دون حق الحصول على المياه ويشكل بدوره خطراً على الصحة العامة والبيئة.

نتيجة لتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، يواجه النظام الصحي تهديدات ملحوظة تتمثل في محدودية السيولة، ونقص الأدوية، وهجرة الطاقم الطبي. فقد غادر لبنان المئات من العاملين في مجال الرعاية الصحية في حين انعدم توفر الأدوية الأساسية، مثل المضادات الحيوية والعلاجات الضرورية لمعالجة الأمراض المزمنة. وفي ظلّ مواجهة لبنان لموجة جديدة من فيروس كورونا، لا بدّ من أن تؤثر أزمة الوقود الراهنة على تدهور الوضع الصحي في البلاد. فالنقص المستمر في الوقود إنما سيهدد عملية توفير العلاجات المنقذة للحياة. وتشير التقارير إلى أن أسرة وحدة العناية المركزة (ICU) المخصصة للمصابين بفيروس كورونا باتت ممتلئة، في حين يعتمد معظم المرضى على أجهزة التنفس الاصطناعية. وبالتالي، من شأن أن يعرّض انقطاع التيار الكهربائي المرضى لخطر عدم التعافي في نهاية المطاف.

في غضون ذلك، عانت الجهات الأساسية المعنية بقطاع المياه في كلّ من بيروت وجبل لبنان من إغلاقٍ دام أسبوعاً كاملاً بسبب انقطاع التيار الكهربائي، في حين عانت نظيراتها في الشمال والجنوب من شحّ ملحوظ في مخزون الوقود ومن تزايد التوترات الاجتماعية وانعدام الأمن نتيجة ذلك. هذا وقد أوقفت شركة كهرباء لبنان إمدادات خدمة الكهرباء الرئيسية عن شركات المياه مما يؤثر على حياة ما يقارب 4 ملايين شخص في لبنان. وبموازاة ذلك، تواجه الجهات الأساسية المعنية بقطاع المياه مشكلة محدودة توافر المواد الاستهلاكية لإمدادات المياه مثل مادة الكلور وقطع التغيير الخاصة بمحطات الضخ، كما فقدت القدرة على تحمّل تكاليفها الباهظة. وبشكل عام، يؤدي نقص المياه إلى زيادة مخاطر العدوى ومعدلات الإصابة بالأمراض وتفشيها. وقد يتبع ذلك - في حال لم يتم إيجاد حلّ لهذه المشكلة - أضرار جسيمة على قطاع الزراعة ويهدد الأمن الغذائي.

وبالتالي، فإنّ إعطاء الأولوية لإعادة تشغيل إمدادات الطاقة من شركة كهرباء لبنان هو أمرٌ بالغ الأهمية لضمان توفر الخدمات الأساسية الضرورية لحياة الناس، على غرار الصحة والمياه. ولا بد من الإشارة إلى أنّ نقص الوقود سيعطل عملية إيصال أي مساعدة إنسانية للفئات المستهدفة. وفي هذا السياق، حدّرت السيدة رشدي من أن "المخاطر ببساطة كبيرة للغاية". وأضافت: "يتعيّن على جميع الجهات المعنية العمل معاً بهدف إيجاد حلّ مستدام ومُنصف يخدم احتياجات الجميع ويحمي صحة وسلامة المجتمعات".

ختمت السيدة رشدي بيانها بالتأكيد على أنّ الشركاء العاملين في الشأن الإنساني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، هم على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة للناس المتضررين في جميع أنحاء لبنان.

\*\*\*\*\*

